العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"مؤشرات النظريات الإيكولوجية في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين"

إعداد الباحثان:

مصطفى يحيى الطراونة

أ.د. سليم القيسي

علم الإجتماع – علم الجريمة/ جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على المؤشرات الداخلية والخارجية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني والمتعلقة بما يحيط الأفراد في البيئة الأسرية، وبما يدركه الأفراد في البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتي يشعرون بها ويستجيبون لها وتثير انتباههم ونشاطاتهم واهتماماتهم من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني.

استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي المسحي، وقد تم استخدام هذا المنهج لتحليل المؤشرات الداخلية والخارجية الدالة للنظرية الإيكولوجية في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني ووصفها وصفاً علمياً والتعبير عنها كمياً.

كشفت نتائج الدراسة أن ارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني يرتبط بتأثير الأيكولوجية الداخلية المحيطة بالأفراد ضمن البيئة الأسرية، فقد تبين من النتائج أن مستوى تأكيد القضاة والمحامين في المجتمع الأردني جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي (3.745) من (5)، وأن من أهم المؤشرات الأيكولوجية الداخلية، معاناة أفراد الأسر من التفكك الأسري والناتج عن مشكلات اقتصادية واجتماعية تواجهها الأسرة في ضمن بيئة مكان إقامتها، وكذلك ارتباط أفراد الأسر بأصدقاء من معتادي الإجرام ضمن بيئة مكان إقامة الأسرة في أحياء فقيرة مهمشة، وكذلك معاناة أفراد الأسر ضمن بيئتهم الأسرية من الإحباط من صعوبة تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وأظهرت النتائج أن ارتكاب الجرائم المالية في المجتمع الأردني يرتبط بتأثير الأيكولوجية الخارجية المحيطة بالأفراد ضمن الإطار المجتمعي، فقد تبين من النتائج أن مستوى تأكيد القضاة والمحامين من عينة الدراسة جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي (3.808) من (5)، وأن من أهم المؤشرات الأيكولوجية الخارجية المؤثرة على ارتكاب الجرائم المالية تنامي الفجوة والانفصال بين آمال الشباب في تحقيق أهدافهم الحياتية والدور الملموس من قبل الحكومات في المجتمع الأردني لحل مشاكلهم، وكذلك تفاقم مشكلات الفقر والبطالة للسكان في الأحياء السكنية في المدن.

وبناءً على نتائج الدراسة تم صياغة عدد من التوصيات والتي من أهمها: إيجاد أساليب وسياسات شاملة للحد والوقاية من الجرائم المالية ومنع انتشارها وحماية المجتمع الأردني وأمنه من أخطارها بعد الوقوف على المؤشرات الإيكولوجية الداخلية والخارجية المؤثرة في ارتكابها.

الكلمات المفتاحية: الجرائم الواقعة على الأموال، النظريات الأيكولوجية، القضاة والمحامون في المجتمع الأردني.

مقدمة:

بالرغم من التقدم الذي أحرزته المملكة الأردنية الهاشمية على صعيد الأمن وانخفاض مستوى الجريمة على مستوى السكان مقارنة بالدول الأخرى، فقد حققت المملكة المركز التاسع عالمياً وعربياً على مستوى الأمن والأمان من بين (118) دولة وفقاً للتقرير السنوي العالمي لمؤشر الجريمة لعام 2020م، الصادر عن موسوعة قاعدة البيانات العالمية "نامبيو" ؛ إلا أن الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية تتجه نحو الارتفاع بشكل عام بالرغم من التباين في أعدادها خلال الفترة الأخيرة (2015–2020)، وقد بلغ المجموع العام للجرائم المرتكبة في المملكة للفترة (2015–2020) نحو (143120) جريمة، وقد تراوحت أعداد هذه الجرائم ما بين (26521) جريمة في عام 2019 والتي شهدت أكبر عدد للجرائم خلال الفترة المذكورة، و (22550) جريمة عام (2016) والتي شهدت أقل عدد للجرائم

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

خلال نفس الفترة، وبلغ المتوسط الحسابي العام للجرائم نحو (23853) جريمة بانحراف معياري (1605) جرائم، وبلغ معدل التغير العام نحو (17.61 %) (مديرية الأمن العام، 2020).

إن البحث في العلاقة بين السلوك الإنساني من جهة والوسط الأيكولوجي الذي يتشكل فيه هذا السلوك من جهة أخرى؛ يتطلب البحث عن القوى الدافعة والمحركة، التي تقف وراء تلك السلوكيات، والتي تسببها وتوجها في اتجاهات ومسارات محددة، سواء أكانت هذه القوى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنواحي الشخصية الداخلية أم بظروف البيئة الخارجية المحيطة بالفرد (الدوري، 2017)، فالجرائم في المجتمع على اختلاف أنماطها وصورها هي محصلة لتفاعل قوى داخلية تكمن في الفرد نفسه، وقوى خارجية، تتمثل في البيئة، التي يعيش فيها الفرد سواء كانت مادية أم اجتماعية، ويؤدي هذا التفاعل إلى إيجاد فروق فردية بين سلوكيات الأفراد في طريقة التصرف حيال المواقف التي تواجههم (الزهيري، 2018).

لقد حاز البحث في عوامل الجريمة وبشكل خاص الجرائم الواقعة على الأموال على اهتمام العلماء والباحثين من مختلف العلوم الاجتماعية والاقتصادية، نظراً لتأثير هذه الجرائم على مستقبل الأمن الإنساني، فهذه الجرائم هي تعكير لصفو الأمن والنظام، وتدمير للقيم الاجتماعية والأخلاقية، الذي يسعى المجتمع للمحافظة عليها، إضافة الى الأضرار التي تسببها هذه الجرائم في بناء المجتمع وأنساقه المختلفة، وتجعل الأفراد والمؤسسات غير قادرين على القيام بوظائفهم بالشكل المطلوب (Lawson & Heaton, 2014).

إن دراسة الجرائم الواقعة على الأموال له جوانب كثيرة، كون مفهوم هذه الجرائم عريض ومتعدد، فهي توجد في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، إلا أن أفق هذه الجرائم قد اتسع كثيراً بتعقد المجتمع البشري، فقد أصبحت أكثر خطورة وتعقيداً، وأكثر عقلانية أي نشاطاً محسوباً ومقصوداً أكثر منها مصادفة أو نزوة عابرة.

وقد تمخضت جهود العلماء والباحثين في علم الجريمة عن ظهور اتجاهات وتفسيرات عديدة لتحديد العوامل المفسرة للجرائم الواقعة على الأموال، وقد تباينت هذه الاتجاهات في تفسير الجريمة، بين تفسيرها بعامل واحد، أو التفسير بموجب عوامل متعددة داخلية وخارجية، وبالرغم من ذلك فإن تفسير عوامل الجريمة ومسبباتها بشكل عام يمكن إجمالها تحت التفسيرات التالية: تفسيرات نظرية بنائية: فالجريمة هنا تتولد عن البنى، التي يواجهها الفرد والتي يمكن أن تكون: اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، ويختلف معدل الجريمة بين الجماعات والطبقات الاجتماعية، والمجتمعات المحلية، باختلاف تكوين أبنيتها الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، فالروابط البنائية هي المسئولة عن الجريمة والتباين فيها، ففشل ونقص البناء الاجتماعي، كالفقر، وتدني المستوي التعليمي، مصدر مهم في ارتكاب الجريمة (الوريكات، 2014) أما التفسيرات النظرية النفس اجتماعية فتركز على تفاعل الذات والمتغيرات المعرفية التي تقع ضمن سياق الجماعة، والتي يعيش فيها الفرد وتعد مصدراً للجريمة (رولاند وكرستين، 2013). وهناك التفسيرات النظرية الأخرى والتي تنشأ عن سمات الفرد وخصائصه، والأحداث والخبرات التي يتعرض لها، فمصدر الجريمة الرئيس في هذا الاتجاه يكون في التعلم والروابط الاجتماعية بين الأفراد، والجماعات، وما بين الفرد والبيئة المحيطة به (الشاذلي، 2015).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تشير التقارير الأمنية الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية، بأن الجرائم الواقعة على الأموال والأكثر انتشاراً في المجتمع الأردني، والتي تشمل "السرقة الجنائية، السرقة الجنحوية، الشروع بالسرقة، الاحتيال، سرقة السيارات" قد شهدت ارتفاعاً وتبايناً وبنسب متفاوتة خلال الفترة (2015–2020م)، جدول (1).

جدول (1)

تطور أعداد الجرائم الواقعة على الأموال في الفترة (2015 – 2020م)

الجرائم الواقعة على الأموال	(السنة)					
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السرقة الجنائية	4509	3546	3712	4309	4382	3761
السرقة الجنحوية	7217	7164	6848	8454	10106	7192
الشروع بالسرقة	499	369	449	505	491	437
الاحتيال	2254	2345	2566	2584	2771	2687
سرقة السيارات	1952	1107	954	809	709	572
المجموع	16431	14531	14529	16661	18459	14649
الوسط الحسابي	3286	2906	2906	3332	3692	2930

حيث يتضح من الجدول (1) أن الجرائم الواقعة على الأموال في المملكة الأردنية الهاشمية تتجه نحو الارتفاع بشكل عام بالرغم من التباين في أعدادها خلال الفترة (2015–2020)، وقد بلغ المجموع العام للجرائم المرتكبة في المملكة للفترة (2015–2020) نحو (143120) جريمة، وقد تراوحت أعداد هذه الجرائم ما بين (18459) جريمة في عام 2019 بوسط حسابي (3692) جريمة والتي شهدت أكبر عدد للجرائم خلال الفترة المذكورة، و (14531) جريمة عام (2016) بوسط حسابي (2906) جريمة والتي شهدت أقل عدد للجرائم الواقعة على الأموال خلال نفس الفترة، وبلغ المتوسط الحسابي العام لهذه الجرائم نحو (16043) جريمة بانحراف معياري (1473) جريمة، وبلغ معدل التغير العام نحو (27.03 %) (مديرية الأمن العام، 2020).

إن التزايد في معدلات الجرائم الواقعة على الأموال في الأردن يتطلب إعادة النظر بالسياسات والاستراتيجيات المستخدمة والبحث عن الأسباب الحقيقية التي تدفع الإفراد لارتكاب الجريمة، وبالتالي وضع الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة التي بدأت تؤرق المجتمع بشكل عام والمؤسسات المعنية بشكل خاص.

وفي هذا الإطار قد أولت العديد من النظريات الاجتماعية تقديم تفسير للجرائم الواقعة على الأموال، ولم تقتصر هذه النظريات على علم الاجتماع فحسب بل تعدته إلى علم النفس وبعض العلوم الأخرى، وضمن الظروف الراهنة، وبسبب التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تواجه أفراد ومؤسسات المجتمع الأردني، وتراجع مستوى الالتزام بالقيم المجتمعية، فقد أخذت آليات الضبط الاجتماعي

الرسمي وغير الرسمي بالتراجع مما عزز الفرصة لارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال، وظهور الاستجابات السلبية في مواجهة الضغوط والمواقف السيئة التي يتعرض لها الفرد الأمر الذي يؤدي إلى ارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال.

وعلى الرغم من وجود العديد من النظريات التي تعنى بتفسير الجرائم الواقعة على الأموال، على صعيد المجالات المتنوعة المحيطة والمكونة للفرد، إلا أن كل نظرية تعنى بجانب دون الآخر كمحور رئيس لتفسير هذه الجرائم، سواء في الجوانب السيكولوجية للفرد كما في النظريات السيكولوجية أو من خلال النظريات السوسيولوجية التي تعنى بكل ما يحيط الفرد من ظروف وشروط ومؤسسات مؤدية للجريمة كما في النظريات البنائية الوظيفية ونظريات العمليات الاجتماعية ونظريات التنشئة الاجتماعية. وهنا تبدو الحاجة ماسة إلى نظرية تجمع المجالين الإيكولوجي والسوسيولوجي في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال كما في النظرية الإيكولوجية، وهذه النظرية مرتبطة بعلم الجريمة، وترتبط بالجنوح والإجرام من خلال جرائم السرقة والتخريب.

وبناء عليه فإن مشكلة الدراسة الحالية تكمن في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: **ما مستوى مؤشرات النظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما المؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟
2) ما المؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة العلمية والعملية للدراسة من خلال ما يلي:

1. محاولة الدراسة اختبار بعض النظريات الخاصة بعلم الجريمة في المجتمع الأردني، "النظريات الإيكولوجية" في ثقافة مغايرة وهي الثقافة العربية والتي لم يسبق أيضا دراستها.
2. تبرز أهمية الدراسة أيضا كونها تجمع بين النظريات السوسيولوجية والإيكولوجية للجريمة، وذلك من خلال استكشاف العلاقة بين المكونات الأسرية والعمليات الاجتماعية.
3. تسهم الدراسة في توضيح مجموعة العوامل الخارجية والداخلية المؤدية لارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال في الأردن.
4. تظهر أهمية الدراسة كذلك كونها تعالج جرائم أصبحت في حالة ازدياد في المجتمع الأردني وهي مخالفة لعاداته وقيمه وتقاليده وهي الجرائم الواقعة عللا الأموال.
5. تفيد نتائج الدراسة المسئولين وراسمي السياسة الجنائية لوضع الحلول المناسبة للحد من الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني.
6. إن دراسة الجرائم الواقعة على الأموال له أهميته العلمية لأن هذا النوع من الدراسات على وجه الخصوص في المجتمع الأردني يوجد فيه نقص وقلة في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حيث إن هناك العديد من الدراسات التي تناولت الجريمة في الأردن من خلال ربطها بمتغيرات أخرى وقد تسهم هذه الدراسة بالقيام ببحوث مماثلة في هذا المجال مما يؤدي إلى إثراء المعرفة العلمية.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مؤشرات النظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني.
2. التعرف على المؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال والمتعلقة بما يحيط الأفراد في البيئة الأسرية من عوامل مادية واجتماعية وطبيعية.
3. التعرف على المؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال والمتعلقة بما يدركه الفرد في البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحيطة والتي يشعر بها ويستجيب لها وتثير انتباهه ونشاطاته واهتماماته.

الإطار النظري

تطورت الإيكولوجية المكانية للجريمة على يد كل من شو ومكي Show & Makay عام 1942م من مدرسة شيكاغو، حيث تركزت الدراسات التي قاما بها على التفاعل بين البيئة والإنسان، فيما سمي بالمدخل الإيكولوجي لدراسة الجريمة Ecological Approach . حيث ربطت عناصر البيئة الطبيعية والبشرية من خلال الخرائط، مع سلوك الجناة حيث استنتجا نموذجاً مكانياً منتظم للجريمة والتي تقل كلما اتجهنا من المركز إلى الأطراف. واستندت النتائج على عدد من المتغيرات منها: الفقر، مستوى السكن، الانتقال، عدد المواليد من السكان الغرباء، وقد تم التأكد من نتائج النموذج عند تطبيقه على مدن أخرى مثل بالتيمور وأوماها واللتين أثبتت فيهما صحة نتائجهما (Herbert. 1982). كما أكدت دراسة Schmid's في عام 1960 التي تم تطبيقها على 35000 مجرم من مدينة سياتل، حيث طابقت نتائجها التعميمات المكانية للنموذج السابق، في أن الجريمة تقل كلما اتجهنا نحو الأطراف، وقد أمكن تصنيف مناطق تركز الجريمة في مدينة سياتل تبعاً لعدة متغيرات من أهمها: ضعف التماسك الاجتماعي، والتفكك الأسري والاجتماعي، والمستوى الاقتصادي المنخفض، ارتفاع في أعداد العاطلين عن العمل، زيادة عدد الأسرة، مستوى تعليم منخفض وكذلك الانتقال الدائم.

وقد كان أول من وضع أسس النظرية الإيكولوجية علماء الاجتماع من جامعة شيكاغو في أمريكيا، أمثال (روبرت بارك Park R.) و(أرنست بيرجس E.Burgess) في سنة 1921. وحسب هذه النظرية فإن البيئة المحيطة بالفرد هي من العوامل التي تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة، وأن الفروق بين البيئات الاجتماعية تؤدي إلى اختلاف في نسب الجريمة وأنماطها، وقد كانت فكرة (روبرت بارك R.Park) و(أرنست بيرجس E.Burgess) تتركز في أن المدينة هي التي تحدد سلوك الأفراد، فالأحياء الفقيرة مثلاً تسكنها الطبقات ذات الدخول المتدنية، لذا فالظروف المعيشية فيها تكون إلى حدً ما رديئة أو سيئة لذا فالانحراف أو الجنوح والجريمة تكثر في مثل هذه المناطق. أما المناطق الأخرى من المدينة التي يسكنها ذوو الدخول المرتفعة أو المتوسطة فتقل فيها الجريمة (سذرلاند وكريسي، 1968).

ولعل دراسات "كليفورد شو" (C. Show) من أبرز الدراسات الإيكولوجية حيث درس مدينة شيكاغو عام 1930، وأهم ما تناوله في هذه الدراسات موضوع الحي ومدى اختلاف نسبة الجريمة بين حي وآخر، وقد تمحورت فكرة "شو" في أنه كلما توسعت المدينة زادت المنافسة بين الأفراد (السمري، 2009).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وهذا يدعو إلى تقسيم المدينة إلى خمسة أقسام هي:

1. **المنطقة الأولى:** وتتحدد بمركز المدينة وهي المنطقة التي تكثر فيها المراكز التجارية.
2. **المنطقة الثانية:** والتي تقع حول المنطقة الأولى وتكثر فيها الأحياء الشعبية.
3. **المنطقة الثالثة:** وهي المنطقة التي تكثر فيها بيوت الطبقة العاملة.
4. **المنطقة الرابعة:** وهي المنطقة التي يسكنها أصحاب الدخول العالية.
5. **المنطقة الخامسة:** وهي منطقة الضواحي وتكثر فيها محلات اللهو.

وعلى أثر هذا التقسيم درس "شو" نوع السلوك الإجرامي والانحراف في كل منطقة من هذه المناطق، مركزاً على المنطقة الثانية بصورة خاصة لكثرة المناطق الشعبية فيها، وزيادة جنوح الأحداث والجريمة بمختلف أنماطها، أما المنطقة الأولى فتكثر فيها جرائم المال بصورة خاصة، واستنتج وجود علاقة بين الظروف السكنية والظروف الاجتماعية المتدنية والجريمة، وخلاصة فرضية " شو" في مناطق الجريمة هو أن نسبة الجريمة والجنوح تتفاوت باختلاف بعد المنطقة أو قربها عن قلب المدينة وعن المراكز الصناعية، وأن نسبة الجريمة تقل تدريجياً كلما ابتعدنا عن قلب المدينة متجهين نحو ضواحيها (Allen, 2005).

وقد جمع التحليل الإيكولوجي بين التصور الديمغرافي والاقتصادي للسكان، بحيث أكد أصحاب المدرسة الإيكولوجية في صورتيها التقليدية والمحدثة على عامل السكان والمكان أي الحجم والكثافة لقياس درجة التحضر باعتبار الإنسان وعلى مر الزمن استطاع أن يتكيف مع البيئة الطبيعية ومواردها ويسيطر عليها ويستخدمها لصالحه ورفاهيته وانعكس هذا الاستخدام للطبيعة على الجانب الفيزيقي للمجتمع الحضري حجمه توزيع السكان واتجاهات النمو فيه، كما يهتم في الاتجاه الإيكولوجي بدراسة تأثير المدينة وكثافتها على التنظيم الاجتماعي ويميل إلى معالجة التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي بوصفها سببا للتغيرات التي تطرأ على الحجم (الذهبي، 2020).

وأضاف العالم أموس هاولي Amos Hawley (1950) بعدا جديداً للمدخل الايكولوجي حين ركز على دراسة البعد الزماني للجريمة (الساعة، اليوم) إلى جانب البعد المكاني.

وتعدُّ نظرية الجريمة والبيئة المحيطة من النظريات التي عالجـت الجريمة من المنظور المكاني حيث ترى هذه النظرية أن هناك أربعة عناصر للجريمة هي المكان، والقانون، والجاني، والهدف (Eck and David,2000). وتركز النظرية على مكان ووقت حدوث الجريمة، والخصائص المادية والاجتماعية لأماكن حدوث الجريمة، كما تركز هذه النظرية على تأثير القوانين على خلق أماكن ساخنة للجريمة أو الحد منها. وباختصار فإن هذه النظرية ركزت على دراسة أثر المكان وتفاعله مع الأبعاد الثلاث الأخرى للجريمة ويطلق البعض على هذه النظرية اسم الإيكولوجيا والجريمة، أو نظرية المنطقة. وهي تركز على الحدث الجرمي لتحديد النمط المكاني والزماني للجريمة، وتحاول ربط العنصر المكاني مع العنصر الاجتماعي في تفسير الجريمة (الوريكات، 2014) وتركز هذه النظرية أيضاً على نمط توزيع الجريمة المكاني والزماني، والرحلة إلى الجريمة، وكيفية الوقاية من الجريمة من خلال تعزيز المكان (المهيرات، 2001).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

العلاقة بين التحضر والجريمة

مما لا شك فيه أن أكثر المجرمين والجناة هم من ذوي الأصول الحضرية مقارنة بسكان المناطق الريفية، مما يعني أن الإقامة في المراكز الحضرية وخاصة في المدن الرئيسة والكبيرة يهيئ الفرصة للجريمة باختلاف أنواعها بشكل أكبر من الإقامة والسكن في القرى والأرياف، ونظراً لازدياد نسبة التحضر في العالم فقد ازدادت بالتالي الجرائم الحضرية، 45% وفي الدول النامية 38% بينما بلغت 45% في الدول العربية وترتفع النسبة إلى 75% في الدول الصناعية المتقدمة (محمد، 2018).

إن نسب الإجرام وشدتها وقسوتها في المدن أعلى منها في الأرياف، فالمناطق الأكثر تحضراً هي التي تولد أعلى نسبة من معتادي الإجرام؛ لأن المدينة بحكم أسلوب حياة أفرادها، وقيمها، ومؤثراتها، وما تعانيه من الاكتظاظ السكاني وزيادة الاحتياجات المادية والمعنوية وأنماط روح المنافسة تشكل مناخاً مناسباً للسلوك الإجرامي، فضلاً عن تعرض الأفراد في المدن إلى التغير الاجتماعي الناجم عن الانحلال والانفلات من الرقابة الاجتماعية، الأمر الذي يولد تحديات كبيرة تؤدي إلى توتر الشخصية في المدينة، إذ تسهم حياة المدينة في اختلال نظام القيم وضعف الرابطة الاجتماعية والدينية والأشكال الاجتماعية التقليدية كنظام الرقابة أو نظام القبيلة (المهيرات، 2001).

ولا يقتصر تأثير المدينة على ما سبق، فالمدينة بحكم التنافس وطغيان الاتجاه المادي وتفشي المشكلات الأسرية، وزيادة معدلات البطالة؛ تولد احتياجات كبيرة يصعب على الفرد الوفاء بها ومنها انتشار الفقر المؤدي للجريمة بأنماطها المختلفة، وهذا لا يعني أن المدينة تساهم مباشرة في انتشار الفقر المطلق، بل يؤدي السكن في المدن إلى إذكاء الشعور بالفقر نتيجة المنافسة والمقارنة القائمة بين الطبقات المختلفة. فالمجتمع الحضري الصناعي قد يخلق الشخصية الإجرامية ويوفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تنمي الشخصية الإجرامية (السعايدة، 2020).

إن عملية التحضر تعد من عمليات التغير الاجتماعي الكبيرة والمؤثرة في البنى الاجتماعية والسلوكية والمعتقدات والقيم كافة، وذلك بفعل الحراك الجغرافي والاجتماعي للأفراد الذي يتطلب التأقلم مع نمط الحياة الحضرية وقيمها وثقافتها التي تؤثر في بنية الأسرة وفي طبيعة العلاقات بين أفرادها. لذا أفرز التحضر علاقات مكانية وارتباط مع مظاهر مختلفة، منها الجريمة والسكن العشوائي ونوعية الحياة. ان علاقة التحضر بالجريمة علاقة طردية فقد كشفت العديد من الدراسات أن أعداد الجرائم في المدن الكبرى أكثر منها في المدن الصغرى في معظم دول العالم (الزوكة، 2007).

كما أن التطورات الحاصلة في وسائل الاتصال الإلكتروني قد أصبحت ذات تأثير كبير في نشر الجريمة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وأدى ربط الدول النامية مع الدول المتقدمة إلى حراك فعلي للمجتمعات النامية والصناعية بشكل أفضى إلى عولمة المظاهر الاجتماعية ومنها عولمة الجريمة لأسباب تتعلق بانتقال الأفراد والجماعات من الدول النامية إلى الدول الصناعية، مما يؤدي إلى تفاعل كبير بين الأفراد المحليين بخلفيات اجتماعية وحضارية وثقافية مختلفة (الكيلاني والمومني، 2000).

ويمكن توضيح الأسباب التي تؤدي إلى تزايد الجرائم في البيات الحضرية على النحو الآتي:

أولاً: وجود الطبقات المتفاوتة بين أفراد المجتمع والتي تظهر بشكل واضح في المدن والمراكز الحضرية، إذ نجد الطبقات المترفة ذات الثراء الشديد تقابلها الطبقات المسحوقة التي يتفشى الفقر بين أفرادها، الأمر الذي يضفي روح الغيرة والحسد والضغائن الاجتماعية بسبب

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

التفاوت الطبقي، وبسبب تركز النشاط الاقتصادي والتجاري في المدن يزداد حجم المعاملات ويتشعب مما يؤدي إلى تضارب المصالح وتعارضها كما أن الاختلاط المتزايد بين مختلف الثقافات في المدينة وكثرة الأصدقاء يؤدي إلى تصارع المصالح، وبالتالي انتقال عدوى الجريمة بين الأفراد في المجتمع (المطرفي، 2005).

ثانياً: يمتاز سكان المدن باختلاف أصولهم وأمزجتهم وطموحاتهم فهم خليط غير متجانس في نظمهم القيمية وعاداتهم وسلوكياتهم، أما سكان الأرياف فيمتازون بالتجانس في العادات والقيم والسلوكيات، إضافة إلى أن نسبة وجود المهاجرين والوافدين الأجانب في المدينة يزيد عن وجوده في الريف، لذا فإن وسائل الضبط الاجتماعي في الأرياف تمتاز بقوتها، فالقرى تسير ضمن أفكار وعادات وتقاليد معينة يصعب تجاوزها أو تعديلها (مطر، 2015).

ثالثاً: مساهمة التقدم التكنولوجي في انتشار الجريمة في البيئة المدنية ذلك أن التقدم التكنولوجي على صعيد العمل يؤدي إلى تغير الأدوار التي يقوم بها الأفراد في المجتمع، وتغير وظائفهم وخصائصهم، وبروز ظاهرة التفكك الاجتماعي وضعف الروابط الأسرية في المدن وتفككها، إذ تسيطر النزعة الفردية على العلاقات وتضعف الروابط حتى بين أفراد الأسرة الواحدة(مردان، وآخرون، 2017).

رابعاً: تفاقم الأزمات في البيئة الحصرية ومنها أزمة السكن والمواصلات، إذ تزداد الكثافة السكانية، ويتأخر سن الزواج لكلا الجنسين، الأمر الذي يخفض الشعور بالمسؤولية، فضلاً عن انتشار أماكن اللهو والمتعة في المدن، كما أن المدن تعد من أصلح الأمكنة لإخفاء المجرمين بسبب تعقد حياتها وكثافتها السكانية والسكنية.

خامساً: هناك أنواع من الجرائم تختص بمجتمع المدينة إذ لا تظهر في المجتمع الريفي مثل جرائم سرقة السيارات، وجرائم الرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة العامة والتزوير وجرائم المخدرات، بالإضافة إلى عمليات النصب والاحتيال والسطو المسلح، حيث تنتشر هذه الأنواع من الجرائم بين الأفراد في المجتمع المتحضر نتيجة طبيعة الحياة في المدينة (المهيرات، 2001).

الجرائم الواقعة على الأموال

تشكل الجرائم الواقعة على الأموال خطورة كبيرة على الفرد والمجتمع، إذ لها آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاجتماعية أم من الناحية الاقتصادية، بل تتعدى خطورتها لتصل إلى ارتباطها بالأنشطة الإجرامية الخطيرة والعنيفة كالسطو المسلح والإرهاب، مما يجعل الاهتمام بهذا النوع من الجرائم ضرورة حتمية للتقليل من آثارها والحد من خطورتها، خاصة مع التقدم الهائل في التكنولوجيا الرقمية وما صاحبها من تطور سريع وكبير في أنماط الجرائم وكيفية ارتكابها، والآثار المترتبة عليها.

يختص هذا النوع من الجرائم بما يمكن أن يقع على الأموال المنقولة أو غير المنقولة من اعتداء أو تهديد بالخطر سواء على الحقوق المالية الخاصة بالأفراد، أو المصالح العامة ذات القيمة المالية، وقد بين قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960 أن الجرائم الواقعة على الأموال يتم ارتكابها بصور متعددة، يمكن بيانها على النحو التالي:

1) الصورة الأولى: وهي الصورة القانونية للاعتداء على حق الملكية والتي تستهدف الاستيلاء على مال المالك من خلال سلبه والحصول عليه دون وجه حق، وتظهر هذه الصورة في جرائم السرقة، وجرائم الاحتيال، وجرائم إساءة الائتمان.
2) الصورة الثانية: وهي الصور المادية للاعتداء على مال الغير، حيث تتمثل في تهديد كيان المال المعتدى عليه، دون اللجوء إلى سلب هذا المال أو الحصول عليه، وذلك كما في جرائم الهدم والتخريب وإلحاق الضرر قصداً بمال الغير المنقول، وتشمل أيضا جرائم الغش في المعاملات وجرائم الإفلاس من أجل الإضرار بالدائنين، والجرائم التي تؤدي إلى الإضرار بأملاك الدولة العامة التي

تعود إلى إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام والنقابات والاتحادات العامة، أو تؤدي إلى الإضرار بالأملاك الخاصة بالأفراد.

مما لا شك فيه أن كافة المجتمعات تعاني من تبعات الجرائم الواقعة على الأموال سواء كانت جرائم السرقةَ العادية أم جرائم الاحتيال وغسل الأموال التي تديرها عصابات إجرامية منظمة على نطاق واسع.

الدراسات السابقة وذات الصلة

حظيت الدراسات التي تناولت الجريمة بشكل عام والجرائم الواقعة على الأموال بشكل خاص باهتمام كبير في مختلف التخصصات سواء الدراسات الاجتماعية، أو النفسية، أو الاقتصادية، وكل من هذه الدراسات اهتم بجانب معين يرتبط بالجريمة من ناحية دراسة شخصية المجرم أو الظروف البيئية المحيطة بالجريمة، وسوف يتم عرض لأهم الدراسات وذات الصلة بموضوع الدراسة من الأحدث إلى الأقدم وبالشكل التالي:

دراسة بن عودة (2017) بعنوان النظريات المعاصرة للجريمة والانحراف، هدفت الدراسة إلى إبراز النظريات الاجتماعية التي فسرت السلوك الإجرامي وكانت أكثر واقعية وشمولية التي يمكن اعتمادها في دراسة الجريمة داخل المجتمع الجزائري ومنها النظرية الإيكولوجية ونظرية التقليد والمحاكاة ونظرية الصراع الثقافي، وقد بينت الدراسة أن العديد من هذه النظريات تسهم في تفسير السلوكيات الإجرامية لدى الإنسان من خلال تأثير البيئة المحيطة بهذا الإنسان ومدى قدرتها على التحكم في أفكاره واتجاهاته وبالتالي تأثيرها الواضح في سلوكياته.

دراسة سواكري (2016) بعنوان اسهامات نظرية النوافذ المحطمة في تفسير الجريمة والانحراف، حاولت هذه الدراسة توضيح نظرية النوافذ المكسرة من خلال أطروحة أساسية، والتي تتمثل في أنه لا يمكن إرجاع الجريمة إلى العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية وإنما يجب إرجاعها إلى حالات الفوضى التي تسود بعض المناطق الحضرية. كما بينت هذه الدراسة أن نظرية النوافذ المحطمة تعتمد على مفهوم اللاتمدن الذي يغذي الشعور بالأمن بين الأفراد الذي يساهم بدوره في تحطيم العلاقات الاجتماعية بين الجيران حيث يشعرون أنهم غير متضامنين فيما بينهم، فهم أقل ميلا للدفاع عن القواعد الاجتماعية. لهذا يطلق على هذه النظرية تفكك الروابط الاجتماعية نتيجة حالة اللامبالاة والتسيب اللذين يميزان بعض المناطق الحضرية بسبب عدم الاهتمام بها مما يجعل بعض الشباب المنحرف يعتقد أن هذه المناطق لا يتوفر فيها الأمن ولرقابة الاجتماعية وبالتالي فهي مناسبة لارتكاب الجريمة.

دراسة الوريكات والمجالي (2014)، اختبار نظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردن، هدفت الدراسة إلى اختبار نظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث، واستخدما الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات وجمع (223) عينة عشوائية من دور التربية والتأهيل في الأردن التي تتراوح أعمارهم 12(–18) سنة، وتم استخدام المسح الشامل لعينة الأحداث، وبينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتواء الداخلي والخارجي (الأسرة، المدرسة، الرفاق) لدى الأحداث.

وأجرى البداينة والتوايهة والعوران (2010) دراسة هدفت إلى فحص الفرضية الرئيسية للنظرية العامة للجريمة لميشيل جتفردسون وترافيس هيرشي، وهي التنشئة غير المناسبة، وهدفت الدراسة الكشف عن مستوى ضبط الذات المنخفض، وعلاقته بالسلوك الطائش لدى طلبة الصف الأول ثانوي الأكاديمي والمهني في منطقة الرصيفة. تم استخدام الاستبانة كأداة جمع البيانات وشملت العينة (1118)

طالب وطالبة لعام (2008)، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من ضبط الذاتي المنخفض والتنشئة الاجتماعية غير المكتملة والسلوك الطائش.

دراسة (المطيري،2007) بعنوان: "الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة في المملكة العربية السعودية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي السرقة في المملكة العربية السعودية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداة الاستبانة وتطبيقها على عينة تكونت من (150) نزيلا موزعين على (5) مراكز إصلاح وتأهيل في المملكة العربية السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر للجرائم هي جرائم السرقة، وأن أغلب هؤلاء المجرمين كانت من المتعطلين عن العمل، والذين يعانون من الفقر.

وفي دراسة (البداينة والرشيد والمهيزع، 2005) التي كانت بعنوان" فحص النظرية العامة للجريمة في المملكة العربية السعودية"، وهدفت هذه الدراسة إلى فحص الفرضية الرئيسية للنظرية العامة للجريمة وهي أن التنشئة غير المناسبة وغير المكتملة للفرد تؤدي ضبط ذات منخفض، وهذا يؤدي إلى السلوك الإجرامي ومنحرف، وقد استخدم المقياس الذي طوره دنيس جيفر كأداة لفحص فرض النظرية وطبق على عينة عددها (490) من طالب جامعة الملك سعود. وقد أظهرت نتائج الدراسة دعما للفرضية الرئيسة للنظرية الخاصة بالعلاقة بين ضبط الذات المنخفض والجريمة، وقد بينت النتائج علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التدين والانحراف.

الدراسات الأجنبية

ومن الدراسات ذات الصلة دراسة أجراها بينت وآخرون (Bennett et al,2017) في محاولاتهم لفهم طبيعة العلاقة بين الجريمة والتنمية من خلال تحليل التباينات المتاحة عن ثلاثة مجتمعات نامية متماثلة من حيث أبعادها الجغرافية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وهي مجتمعات كل من جامايكا وتوبانو وترينيداد، تم تصميم نموذج أطلق عليه نموذج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتوفير المقارنات المتعلقة بالتنمية. وتم بناء هذا النموذج وفقاً لبعدين أساسيين: نموذج المؤشرات التنموية الاجتماعية، وتضمن التحضر، وحجم الفئات الشابة من السكان والبطالة باعتبارها متغيرات اجتماعية تقيس اتجاهات التنمية في المجتمعات التي حددتها الدراسة، وكذلك نموذج المؤشرات التنموية الاقتصادية الذي تضمن معدل الدخل اليومي، والتضخم الاقتصادي، ومعدل إسهام القطاع الخاص. ثم حاول قياس أثر هذه المتغيرات المستقلة المتضمنة في هذا النموذج (نموذج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية) في معدلات الجريمة في مجتمع الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه بالرغم من تشابه هذه المجتمعات في خلفيتها التنموية، وظروفها المختلفة إلا أن معدلات الجريمة بشكل عام سجلت اختلافات، واضحة من مجتمع لآخر، وكذلك عبر الفترات الزمنية المختلفة التي قيست خلالها علاقة الجريمة بالتنمية في هذه المجتمعات.

أجرى بارنت ومنكن (Barnet and Menken, 2009)، دراسة بعنوان "نظرية التفكك الاجتماعي وطبيعة سياق حدوث الجريمة في المقاطعات غير الحضرية"، بهدف التعرُّف إلى معدلات جريمة العنف والملكية، حيث أن الادعاء يقول بان معدلات الجريمة منخفض في تلك المقاطعات بسبب ارتفاع التكامل الاجتماعي، تم استخدام بيانات معدلات جرائم الملكية والعنف الرسمية لعام (1989–1991) وأظهرت نتائج التحليل العاملي أن لنقص العوامل التالية: معدلات الفقر وعدم مساواة الدخل والبطالة ونسبة الأسر التي ترأسها امرأة" أثر على كل من جرائم الملكية والعنف وعلى مختلف مستويات تغير المناطق غير الحضرية.

وأجرى كلينارد (Clinard, 2001) دراسة بعنوان "العلاقة بين التنمية والجريمة في الدول النامية" والتي هدفت إلى معرفة مدى العلاقة بين الجريمة والتطوير والتنمية والعوامل التي تؤدي إلى زيادة مستوى الجريمة في الدول النامية ودول العالم الثالث، وكانت عينة

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الدِّراسة مكونة من (500) حالة من مجتمع الدِّراسة الأصلي أفريقيا، حيث استخدم الباحث في دراسته الاستبيان والملاحظة والمقابلة، بهدف قياس العلاقة بين التطوير الاقتصادي والتنموي والجريمة والزيادة في مستوى الجريمة في قارة إفريقيا. وتوصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية: هناك علاقة عكسية بين التطوير والتنمية والجريمة، أي كلما ازداد التقدم والتطوير انخفض مستوى الجريمة، وان 85 %من عينة الدِّراسة تعاني من الفقر الذي يسببه انعدام التطور والتنمية. حيث تعاني الدول الإفريقية بشكل عام من الجريمة بسبب التخلف وعدم القدرة على مواكبة التقدم الحضاري العالمي مما ينعكس على عامة الشعب سلبيا ويتحول إلى ضغط داخلي ينعكس على شكل تصرفات خارجة عن القانون وجرائم، وبينت الدّراسة أن الدول الإفريقية تفتقر إلى المؤسسات الداعمة لمكافحة الجريمة، وتفتقر كذلك إلى برامج التوعية والإرشاد للشباب لكي يتجنبوا ارتكاب الجريمة، وتبين من الدّراسة تأثير التطوير الاقتصادي والاجتماعي في البلاد الإفريقية على نسبة انحراف الأفراد وازدياد نسبة الجريمة.

ما يميز الدراسة عن الدراسة السابقة:

تتميز هذه الدراسة في تركيزها بشكل عام على جرائم الواقعة على الأموال التي تعتبر أحد انماط الجريمة الذي تتميز بالخطورة، سواء كان على أفراد المجتمع ومؤسساته، وإضافة إلا ان الدراسة الحالية من الدراسات القليلة التي تبحث في النظريات الإيكولوجية وعلاقتها بالجريمة في المجتمع الأردني، حيث باستعراض الدراسات السابقة تبين ندرة في مجال هذا النوع من الدراسات التي تستند الى النظرية الإيكولوجية ومجال الجريمة بشكل عام والجرائم الواقعة على الأموال بشكل خاص.

المنهجـية التصـميم

يتضمَّن هذا الجزء من الدراسة تعريف بمنهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها، وكذلك أداة الدِّراسة، واسلوب تصميمها، والدلالات العلمية للتحقق من صدقها وثباتها، وعرض للمعالجات الإحصائية التي استخدمت لاستخلاص النتائج وتحليلها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المسحي لتحقيق أهدافها، وقد تم استخدام هذا المنهج لتحليل المؤشرات الدالة للنظرية الإيكولوجية في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني ووصفها وصفاً علمياً والتعبير عنها كمياً. وتم استخدام هذا المنهج لملائمته لتحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع وعينة الدِّراسة

تكون مجتمع الدراسة من القضاة والمحامين المزوالين لمهنة المحاماة ضمن أماكن عملهم في المحاكم ومكاتب المحاماة في المحافظات الأردنية والبالغ عددهم الإجمالي نحو (15720) قاضي ومحامي، منهم (1015) قاضي (وزارة العدل، 2022)، و(14705) محامي (نقابة المحامين الأردنيين، 2022).

ونظرا لخصوصية مجتمع الدراسة، وتباعده مكانياً، فقد تم تحديد عدد أفراد عينة الدراسة بالاعتماد على تطبيق معادلة المعاينة الإحصائية التالية:

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

$$n = \frac{P\,(1 - P)}{\frac{P(1 - P)}{N} + \frac{E^{2}}{S.D^{2}}}$$

حيث أن:

n	**حجم عينة الدراسة**
N	**حجم مجتمع الدراسة الكلي ويساوي (1015) لمجتمع القضاة، (14705) لمجتمع المحامين**
P	**نسبة الحد الأعلى لخصائص مجتمع الدراسة**
E	**نسبة الخطأ المسموح به للمعاينة = (0.05)**
S.D	**العلامة المعيارية المقابلة لمستوى درجة الثقة (95 %).**

وبناءً على تطبيق المعادلة السابقة، تم تخصيص عينة الدراسة بنسبة لا تقل عن 10 % من مجتمع الدراسة من القضاة الذين تم اختيارهم بأسلوب العينة الحصصية من القضاة العاملين في المحاكم الأردنية، أما المحامين فقد تم تخصيص ما نسبته 5.0 % منهم لعينة الدراسة والذين تم اختيارهم من المحامين المزاولين للمهنة في مختلف المحاكم الأردنية، وبذلك فقد تم تعيين عينة الدراسة من (125) قاضي، ومن (825) محامياً. وقد تم تطبيق أداة الدراسة على افراد العينة المستهدفة بشكل مباشر بالطريقة التقليدية من قبل الباحث في المحاكم المذكورة، وتم كذلك تطبيق أداة الدراسة بطريقة الكترونية على أفراد العينة الذين أبدوا موافقة على ذلك، وبناءً عليه، تم تطبيق أداة الدراسة على القضاة والمحامين حسب الأعداد المذكورة، وبعد إجراء عملية التطبيق النهائي لأداة الدراسة، التي استمرت لمدة (3) أسابيع للفترة (2021/12/15 –2021/1/5م)، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق النهائي تم استرجاع ما مجموعة (910) استبانة، وبعد مراجعتها تبين بأن (18) منها غير مكتملة البيانات، لذلك تم استثنائها من عملية التحليل. وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات الخاضعة للتحليل (892) استبانة، والتي شملت (111) قاضي، و (781) محامي، وتشكل عينة الدراسة ما نسبته (5.67 %) من مجتمع الدراسة الكلي، وتشكل ما نسبته (93.38 %) من عدد الاستبانات التي تم تطبيقها، وهي نسبة مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة ونظرا لخصوصية مجتمع الدراسة من حيث صعوبة التطبيق. والجدول (2) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب خصائصها النوعية.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (2)

الخصائص النوعية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية (%)
مكان العمل حسب الإقليم	**الشمال**	254	28.48
	الوسط	416	46.64
	الجنوب	222	24.89
	المجموع	892	100
النوع الاجتماعي	**ذكر**	759	85.09
	أنثى	133	14.91
	المجموع	892	100
المؤهل العلمي	**بكالوريوس**	680	76.23
	ماجستير	164	18.39
	دكتوراه	48	5.38
	المجموع	892	100
عدد سنوات الخبرة "سنة"	**أقل من 5**	106	11.88
	5 – 10	354	39.69
	11–15	245	27.47
	أكثر من 5	187	20.96
	المجموع	892	100

أداة الدراسة

تطلبت طبيعة الدراسة تطوير استبانة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وقد روعي في تطوير الاستبانة الدقة وإتباع القواعد والأسس المنهجية اللازمة لتحديد المحاور وصياغة الفقرات، وكذلك مراعاة الأساليب العلمية التي تمكن من توفير عناصر الاتساق والتكامل بين محاور الأداة، وقد تم تطوير أداة الدراسة، بعد إجراء المسح المكتبي والاطلاع على العديد من الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوعها.

وقد تم إعداد أداة الدراسة "الاستبانة" بعد إجراء الخطوات المنهجية التالية:

أ- تنفيذ استطلاع أولي من خلال عرض الاستبانة بصورتها الأولية على عينة من مجتمع الدراسة مكونة من (10) من القضاة , و (15) من المحامين، تم من خلال هذا الاستطلاع الاستفادة من الآراء والاقتراحات المساعدة لتحديد محاور أداة الدراسة، وصياغة الفقرات في صيغتها الأولية.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ب- بعد إجراء التعديلات المقدمة من قبل العينة الاستطلاعية الأولية على أداة الدراسة تم عرضها على لجنة من أعضاء هيئة التدريس من أصحاب الاختصاص من أعضاء هيئة التدريس، وذلك بهدف التحقق من الصدق الظاهري للأداة، وقد بينت نتائج التحكيم قبول جميع فقرات ومحاور أداة الدراسة التي حازت على درجة اتفاق 80% من المحكمين، وسوف يتم توضيح هذه المحاور تالياً.

ت- الاختبار التجريبي للاستبيان: في ضوء الخطوتين السابقتين تم إعداد أداة الدراسة في صورتها شبه النهائية، والتي تم تطبيقها على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة تضم (45) قاضي ومحامي، وذلك بهدف التحقق من الاتساق الداخلي للفقرات وثبات أداة الدراسة، ومدى إمكانية تطبيقها على عينة الدراسة الرئيسة للدراسة وتعميم النتائج.

وقد تضمنت أداة الدراسة في صورتها النهائية الأجزاء والمحاور الرئيسة التالية:

الجزء الأول: متغيرات الدراسة المستقلة المتعلقة بخصائص عينة الدراسة، والتي تضمنت متغيرات: مكان العمل ضمن الإقليم، النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، والخبرة العملية.

الجزء الثاني: ويشمل على (40) لقياس مؤشرات النظرية الإيكولوجية في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال، والتي توزعت على المحورين التاليين، وهما:

1. المحور الأول: وتضمن على (20 فقرة) ويهدف إلى قياس المؤشرات الداخلية الخاصة بتفسير الجرائم الواقعة على الأموال والمتعلقة ما يحيط الأفراد في البيئة الأسرية من عوامل مادية واجتماعية وطبيعية.
2. المحور الثاني: وتضمن على (20 فقرة) ويهدف إلى قياس المؤشرات الخارجية الخاصة بتفسير الجرائم الواقعة على الأموال والمتعلقة بما يدركه الفرد في البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد والتي يشعر بها ويستجيب لها وتثير انتباهه ونشاطاته واهتماماته.

صدق وثبات أداة الدراسة

أولاً: الصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرض أداة الدراسة بشكلها الأولي – على (12) محكم من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من أقسام كليات العلوم الاجتماعية في الجامعات الأردنية، وذلك بهدف تحكيم الاستبانة وتقصي آرائهم حول مدى تحقيق محاورها لأهداف الدراسة، ومدى كفاية عدد الفقرات، وحاجة الفقرات للتعديل أو الإضافة أو الحذف، ومدى وضوح الصياغة اللغوية للفقرات، وقد قام السادة أعضاء لجنة المحكمين بوضع ملاحظاتهم من حيث مدى ملائمة ووضوح الفقرات، وتعديل بعض الفقرات وصياغتها باللغوية بطريقة أوضح.

وبناء على آراء لجنة التحكيم وملاحظاتها، تم تعديل فقرات أداة الدراسة التي أجمع 80 % من أعضاء لجنة التحكيم على ضرورة تعديلها، والانتهاء إلى صياغة الاستبيان بشكله النهائي.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة:

تم التحقق من مؤشر الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة، وذلك بتطبيق الأداة على العينة الاستطلاعية المكونة من (45) قاضي ومحامي، وحساب معامل الارتباط التوافقي بين الفقرات والمحور الذي يتضمنها اعتمادا على حساب معاملات ارتباط بيرسون Person Correlation .

جدول (3)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور

المحور الأول: المؤشرات الداخلية				المحور الثاني: المؤشرات الخارجية			
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.46	11	**0.65	1	**0.75	11	**0.56
2	**0.55	12	**0.64	2	**0.76	12	**0.59
3	**0.53	13	**0.73	3	**0.64	13	**0.63
4	**0.47	14	**0.54	4	**0.63	14	**0.73
5	**0.69	15	**0.59	5	**0.68	15	**0.59
6	**0.51	16	**0.52	6	**0.66	16	**0.70
7	**0.68	17	**0.50	7	**0.60	17	**0.61
8	**0.71	18	**0.56	8	**0.51	18	**0.55
9	**0.67	19	**0.57	9	**0.53	19	**0.57
10	**0.58	20	**0.62	10	**0.67	20	**0.76

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (3) أن فقرات المحور الأول من الجزء الثاني من أداة الدراسة والمتعلقة بقياس المؤشرات الداخلية للنظرية الإيكولوجية في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال قد حققت معاملات ارتباط مرتفعة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له، وهي معاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.73) و (0.46). وقد جاءت أيضاً معاملات الارتباط لفقرات المحور الثاني والمتعلق بقياس المؤشرات الداخلية الخاصة بتفسير الجرائم الواقعة على الأموال مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط لها بين (0.76) و (0.49). وبذلك يتضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور أداة الدراسة، ويؤكد تحقق الصدق البنائي للأداة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha، وبعد تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة الاستطلاعية جاءت قيمة معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة بدرجة مرتفعة، حيث بلغ معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة (0.922) وانحصرت معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة بين (0.902 –0.914). مما يعني تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسة، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

الأساليب الإحصائية.

عالجت الدراسة البيانات الميدانية، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، واستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، وتم تدريج مستوى الإجابة على الفقرات وفقاً تدريج ليكرت الخماسي إلى (1–لا أوافق بشده، 2–لا أوافق، 3–محايد، 4–أوافق، 5–أوافق بشدة).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(3.68 فما فوق)	(3.67–2.34)	(2.33 فأقل)

وتم تقسيم درجات التقدير على فقرات ومجالات الاستبانة إلى ثلاثة مستويات (مرتفع، متوسط، منخفض) بالاعتماد على معيار التصحيح. وعليه يتم قياس المستوى بالشكل التالي:

أ. مستوى منخفض: اقل من أو يساوي (2.33).

ب. مستوى متوسط: أكبر من أو يساوي (2.34) إلى أقل من أو يساوي (3.67).

جـ. مستوى مرتفع: أكبر من أو تساوي (3.68) إلى (5).

وقد استخدمت الدراسة لتحليل البيانات الأساليب الإحصائية التالية:

1) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية، والمتوسط الحسابي العام للفقرات ومجالات أداة الدراسة.
2) معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار العلاقات الارتباطية بين مقاييس الدراسة.
3) استخدام معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات مجالات أداة الدراسة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الإجابة عن أسئلة الدراسة

سيتم في هذا الجزء من الدراسة الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقا لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور أداة الدراسة، وبالشكل التالي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس للدراسة: ما مستوى مؤشرات النظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟

للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة تم حساب المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري والترتيب لإجابات القضاة والمحامين من أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الجزء الثاني من أداة الدراسة والمتعلق بقياس مؤشرات النظرية الإيكولوجية في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال في الجدول (4).

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات النظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني

رقم المحور	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
1	المؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال	3.745	0.77	2	مرتفع
2	المؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال	3.808	0.69	1	مرتفع
–	المستوى العام لمؤشرات النظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال	3.776	0.63	–	مرتفع

يتضح من النتائج في الجدول (4) أن المستوى العام لمؤشرات النظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني قد جاء مرتفعاً، حيث بلغ المستوى العام لإجابات عينة الدراسة (3.776) ، بانحراف معياري (0.63)، أما على مستوى الإجابة على المحاور الفرعية، فيظهر أن المحور الخاص بقياس المؤشرات الخارجية للنظرية الإيكولوجية لتفسير الجرائم الواقعة على الأموال قد حقق الترتيب الأول من حيث الأهمية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة على هذا المحور (3.808) بانحراف معياري (0.69) وبمستوى مرتفع، وجاء في الترتيب الثاني محور المؤشرات الداخلية للنظرية الإيكولوجية لتفسير الجرائم الواقعة على الأموال وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على هذا المحور (3.745) بانحراف

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

معياري (0.77) وبمستوى مرتفع، ومن الملاحظ أن مستوى الإجابة على المحاور قد حققت مستوى مرتفع ، ولم يحقق أي محور مستوى متوسط أو منخفض.

وفيما يلي عرض للنتائج المتعلقة بإجابات عينة الدراسة على الأسئلة الفرعية للدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما المؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني ؟

للتعرف على المؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول من الجزء الثاني من أداة الدراسة، في الجدول (5).

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال

رقم الفقرة	المؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	معاناة أفراد الأسر في المجتمع من التفكك نتيجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها	3.967	0.96	1	مرتفع
4	ارتباط الأفراد بالأصدقاء من معتادي الانحراف والجريمة ضمن بيئة الحي السكني	3.961	0.79	2	مرتفع
16	إقامة الاسر وتنشئة الأبناء ضمن أحياء فقيرة مهمشة	3.926	0.80	3	مرتفع
12	التراجع في مستوى الالتزام بالأخلاق والقيم الحميدة بين أفراد الأسرة	3.920	0.86	4	مرتفع
9	تراجع مستوى التزام أفراد الأسر بأداء الواجبات الدينية	3.897	0.80	5	مرتفع
14	معاناة أفراد الأسر من الإحباط واليأس الناجم عن البطالة	3.838	0.82	6	مرتفع
15	شعور ارباب الأسر بخيبة الأمل من صعوبة تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأفراد الأسرة ضمن البيئة المحيطة بالأسرة	3.815	0.91	7	مرتفع

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رقم الفقرة	المؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
17	تنامي الشعور لدى الأفراد بعدم القناعة والرضا بما هو متوفر ومتاح في البيئة الأسرية	3.774	0.85	8	مرتفع
20	ضعف الشعور بقيمة العمل الشريف وأهميته بين أفراد الأسرة	3.716	0.85	9	مرتفع
2	عدم توفر الشروط الصحية الملائمة في المسكن من حيث التهوية والإضاءة وغيرها	3.710	0.91	10	مرتفع
7	التراجع في مستوى جودة الحياة للأسرة في المجتمع	3.704	0.84	11	مرتفع
13	تنامي شعور أفراد الأسر بالاغتراب الاجتماعي بفعل الانفتاح الحضاري والعولمة	3.675	0.93	12	متوسط
5	مكان الإقامة ضمن التجمعات السكانية العشوائية في أطراف المدن	3.669	0.86	13	متوسط
18	زيادة مظاهر الصراع القيمي بين أنماط التفكير بين جيل الشباب والأجيال السابقة	3.657	0.88	14	متوسط
19	انتشار ثقافة الاستهلاك السلبي وتعمقها بين أفراد الأسرة	3.640	0.85	15	متوسط
6	التغير في الأدوار الجندرية داخل الأسرة	3.628	0.90	16	متوسط
8	سيادة مظاهر النزعة الفردية بين افراد الأسر	3.622	0.85	17	متوسط
10	الاعتماد على استخدام الوسائل التكنولوجية في الاتصال	3.616	0.97	18	متوسط
11	تراجع مستوى النظام الأسري الممتد والعلاقات الاجتماعية بين الأسر	3.609	0.90	19	متوسط
3	زيادة أعداد أفراد الأسرة واكتظاظهم ضمن نطاق ضيق داخل المسكن	3.540	0.93	20	متوسط

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رقم الفقرة	المؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1-20	المستوى العام للمؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال	3.745	0.77	-	مرتفع

تظهر النتائج الواردة في الجدول (5) إجابات أفراد عينة الدراسة من القضاة والمحامين نحو المؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال والمتعلقة بما يحيط الأفراد في البيئة الأسرية من عوامل مادية واجتماعية وطبيعية، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام للإجابات جاء مرتفعاً، وبلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.745) بانحراف معياري (0.77)، وبشكل تفصيلي وعلى مستوى الفقرات يمكن توضيح مستوى وترتيب المؤشرات الداخلية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال تتمثل أولاً في الفقرة (1) والتي تنص "معاناة أفراد الأسر في المجتمع من التفكك نتيجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها"، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.967)، بانحراف معياري (0.74)، وفي الترتيب الثاني الفقرة رقم (4) والتي تنص "ارتباط الأفراد بالأصدقاء من معتادي الانحراف والجريمة ضمن بيئة المدينة"، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.961)، بانحراف معياري (0.79)، وفي الترتيب الثالث الفقرة رقم (16) والتي تنص " إقامة الاسر وتنشئة الأبناء ضمن أحياء فقيرة مهمشة"، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.926)، بانحراف معياري (0.80)، وفي الترتيب الرابع الفقرة التي تنص " التراجع في مستوى الالتزام بالأخلاق الحميدة بين أفراد الأسرة" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.920)، بانحراف معياري (0.86)، وفي الترتيب الخامس الفقرة التي تنص " تراجع مستوى التزام أفراد الأسر بأداء الواجبات الدينية "، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.897)، بانحراف معياري (0.80)، وفي الترتيب السادس الفقرة رقم (14) التي تنص على " معاناة أفراد الأسر من الإحباط واليأس الناجم عن البطالة"، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.838)، بانحراف معياري (0.82)، وفي الترتيب السابع الفقرة رقم (15) التي تنص على " شعور ارباب الأسر بخيبة الأمل من صعوبة تحسين أوضاع أفراد الأسرة الاجتماعية والاقتصادية ضمن البيئة المحيطة " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.815)، بانحراف معياري (0.91)، وفي الترتيب الثامن الفقرة رقم (17) والتي تنص على " تنامي الشعور لدى الأفراد بعدم القناعة والرضا بما هو متوفر ومتاح في البيئة الأسرية" ، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.774)، بانحراف معياري (0.85)، وفي الترتيب التاسع الفقرة رقم (20) والتي تنص على " ضعف الشعور بقيمة العمل الشريف وأهميته بين أفراد الأسرة" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.716)، بانحراف معياري (0.85)، وفي الترتيب العاشر الفقرة رقم (2) والتي تنص على " عدم توفر الشروط الصحية الملائمة في المسكن من حيث التهوية والإضاءة وغيرها" بمتوسط حسابي (3.710)، بانحراف معياري (0.91)، وفي الترتيب الحادي عشر وبدرجة مرتفعة الفقرة رقم (7) والتي تنص على " التراجع في مستوى جودة الحياة للأسرة في المجتمع" بمتوسط حسابي (3.704)، بانحراف معياري (0.84).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ويتضح من النتائج أن باقي الفقرات قد حققت مستوى متوسط، وتراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات بين (3.669 –3.540). وجاء من أهم هذه الفقرات، الفقرة رقم (13) والتي تنص على " تنامي شعور أفراد الأسر بالاغتراب الاجتماعي بفعل الانفتاح الحضاري والعولمة" بمتوسط حسابي (3.675)، والفقرة رقم (5) والتي تنص على " مكان الإقامة ضمن التجمعات السكانية العشوائية في أطراف المدن" بمتوسط حسابي (3.669)، وجاء في الترتيب قبل الأخير الفقرة رقم (11) والتي تنص على " تراجع مستوى النظام الأسري الممتد والعلاقات الاجتماعية بين الأسر" بمتوسط حسابي (3.609)، وفي الترتيب الأخير الفقرة رقم (3) والتي تنص على " زيادة أعداد أفراد الأسرة واكتظاظهم داخل المسكن" بمتوسط حسابي (3.540).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما المؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني ؟

للتعرف على المؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني من الجزء الثاني من أداة الدراسة، في الجدول (6).

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو المؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال

رقم الفقرة	المؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تنامي الفجوة والانفصال بين آمال الشباب في تحقيق أهدافهم الحياتية والدور الملموس من قبل الحكومة لحل مشاكلهم	4.089	0.80	1	مرتفع
5	تفاقم مشكلات الفقر والبؤس للسكان في التجمعات السكانية الصغيرة محدودة الموارد	3.966	0.85	2	مرتفع
9	ارتفاع أسعار السلع والخدمات والضرائب المفروضة عليها في المدن الكبيرة	3.954	0.85	3	مرتفع
14	اهمال الاهتمام بتوفير وسائل الرقابة الأمنية الحديثة في الأحياء السكنية في المدن	3.908	0.83	4	مرتفع

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رقم الفقرة	المؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
7	ضعف الاهتمام بتوفير عناصر الإضاءة والمراقبة بالكاميرات الحديثة في الطرق	3.890	0.80	5	مرتفع
2	ضعف التعاون بين سكان الأحياء السكنية مع الأجهزة الأمنية في إيجاد نظام حماية للسكان	3.884	0.71	6	مرتفع
15	انتشار أماكن اللهو والنوادي الليلية في المدن	3.878	0.76	7	مرتفع
18	التباين في مستوى توفير مشاريع التنمية الموفرة لفرص العمل بين المناطق في الدولة	3.873	0.78	8	مرتفع
20	عدم العدالة والتمييز بين أفراد المجتمع على أسس طبقية أو عشائرية في الفرص والحصول على الامتيازات	3.867	0.87	9	مرتفع
10	التركز المكاني للسكاني والاكتظاظ في بيئة المدن الكبيرة	3.861	0.90	10	مرتفع
11	صعوبة تغيير النظرة المجتمعية السلبية "الوصم الاجتماعي" للأفراد المعرضين	3.855	0.82	11	مرتفع
17	نظرة الشباب السلبية نحو العمل المهني وتفضيلاتهم للأعمال الخدمية والمكتبية	3.808	0.92	12	مرتفع
8	سوء التخطيط المكاني للمراكز الأمنية وأجهزة الشرطة	3.796	0.87	13	مرتفع
6	ارتفاع أسعار إيجار وامتلاك الاراضي والشقق السكنية في بيئة المدينة	3.773	0.90	14	مرتفع
19	التفاوت في مستوى تقديم الخدمات العامة للسكان في الأحياء السكنية في المدن الكبيرة	3.756	0.81	15	مرتفع
3	ضعف التشديد الأمني على التجمعات التجارية والحيوية في المدن	3.715	0.81	16	مرتفع

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رقم الفقرة	المؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	زيادة الهجرات الخارجية للمدن الكبيرة المؤدي لتعدد الثقافات الفرعية في المجتمع	3.650	0.84	17	متوسط
12	ضعف الاهتمام بتوفير أماكن الترفيه "حدائق، متنزهات" في بيئة المدينة	3.621	0.87	18	متوسط
13	تفاقم مشكلات الازدحام المروري والتلوث البيئي في المدن	3.539	0.98	19	متوسط
16	زيادة حدة الضغوط المرتبطة بالتغير المناخي وما صاحبه من ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستوى الهطول المطري	3.472	0.95	20	متوسط
1-20	المستوى العام للمؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال	3.808	0.69	-	مرتفع

تظهر النتائج الواردة في الجدول (6) إجابات أفراد عينة الدراسة من القضاة والمحامين نحو المؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال والمتعلقة بما يدركه الفرد في البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحيطة والتي يشعر بها ويستجيب لها وتثير انتباهه ونشاطاته واهتماماته، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام للإجابات جاء مرتفعاً، وبلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.808) بانحراف معياري (0.69)، وبشكل تفصيلي وعلى مستوى الفقرات، يمكن توضيح مستوى وترتيب المؤشرات الخارجية للنظريات الإيكولوجية الدالة على تفسير الجرائم الواقعة على الأموال تتمثل أولاً في الفقرة (1) والتي تنص " تنامي الفجوة والانفصال بين آمال الشباب في تحقيق أهدافهم الحياتية والدور الملموس من قبل الحكومة لحل مشاكلهم "، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.089)، بانحراف معياري (0.80)، وفي الترتيب الثاني الفقرة رقم (5) والتي تنص " تفاقم مشكلات الفقر والبؤس للسكان في التجمعات السكانية الصغيرة محدودة الموارد "، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.966)، بانحراف معياري (0.85)، وفي الترتيب الثالث الفقرة رقم (9) والتي تنص " ارتفاع أسعار السلع والخدمات والضرائب المفروضة عليها في المدن الكبيرة "، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.954)، بانحراف معياري (0.85)، وفي الترتيب الرابع الفقرة التي تنص " اهمال الاهتمام بتوفير وسائل الرقابة الأمنية الحديثة في الأحياء السكنية في المدن " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.908)، بانحراف معياري (0.83)، وفي الترتيب الخامس الفقرة التي تنص " ضعف الاهتمام بتوفير عناصر الإضاءة والمراقبة بالكاميرات الحديثة في الطرق "، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.890)، بانحراف معياري (0.80)، وفي الترتيب السادس الفقرة رقم (2) التي تنص على " ضعف التعاون بين سكان الأحياء السكنية مع الأجهزة الأمنية في إيجاد نظام

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

حماية للسكان "، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.884)، بانحراف معياري (0.71)، وفي الترتيب السابع الفقرة رقم (15) التي تنص على " انتشار أماكن اللهو والنوادي الليلية في المدن " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.878)، بانحراف معياري (0.76)، وفي الترتيب الثامن الفقرة رقم (18) والتي تنص على "التباين في مستوى توفير مشاريع التنمية الموفرة لفرص العمل بين المناطق في الدولة" ، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.873)، بانحراف معياري (0.76)، وفي الترتيب التاسع الفقرة رقم (20) والتي تنص على " عدم العدالة والتمييز بين أفراد المجتمع على أسس طبقية أو عشائرية في الفرص والحصول على الامتيازات" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.867)، بانحراف معياري (0.87)، وفي الترتيب العاشر الفقرة رقم (10) والتي تنص على " التركز المكاني للسكاني والاكتظاظ في بيئة المدن الكبيرة " بمتوسط حسابي (3.861)، بانحراف معياري (0.90)، وفي الترتيب الحادي عشر وبدرجة مرتفعة الفقرة رقم (11) والتي تنص على " صعوبة تغيير النظرة المجتمعية السلبية "الوصم الاجتماعي" للأفراد المعرضين " بمتوسط حسابي (3.855)، بانحراف معياري (0.82).وفي الترتيب الثاني عشر وبدرجة مرتفعة الفقرة رقم (17) والتي تنص على " نظرة الشباب السلبية نحو العمل المهني وتفضيلاتهم للأعمال الخدمية والمكتبية " بمتوسط حسابي (3.808)، بانحراف معياري (0.92). وفي الترتيب الثالث عشر وبدرجة مرتفعة الفقرة رقم (8) والتي تنص على " سوء التخطيط المكاني للمراكز الأمنية وأجهزة الشرطة " بمتوسط حسابي (3.796)، بانحراف معياري (0.87). وفي الترتيب الرابع عشر وبدرجة مرتفعة الفقرة رقم (6) والتي تنص على "ارتفاع أسعار إيجار وامتلاك الاراضي والشقق السكنية في بيئة المدينة" بمتوسط حسابي (3.773)، بانحراف معياري (0.90). وفي الترتيب الخامس عشر وبدرجة مرتفعة الفقرة رقم (19) والتي تنص على "التفاوت في مستوى تقديم الخدمات العامة للسكان في الأحياء السكنية في المدن الكبيرة" بمتوسط حسابي (3.756)، بانحراف معياري (0.81). وفي الترتيب السادس عشر وبدرجة مرتفعة الفقرة رقم (3) والتي تنص على "ضعف التشديد الأمني على التجمعات التجارية والحيوية في المدن" بمتوسط حسابي (3.756)، بانحراف معياري (0.81). ويتضح من النتائج أن باقي الفقرات قد حققت مستوى متوسط، وتراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات بين (3.472 –3.650). وجاء من أهم هذه الفقرات، الفقرة رقم (4) والتي تنص على " زيادة الهجرات الداخلية والخارجية للمدن الكبيرة المؤدي لتعدد الثقافات الفرعية في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.650)، والفقرة رقم (12) والتي تنص على " ضعف الاهتمام بتوفير أماكن الترفيه "حدائق، متنزهات" في بيئة المدينة " بمتوسط حسابي (3.621)، وجاء في الترتيب قبل الأخير الفقرة رقم (13) والتي تنص على " تفاقم مشكلات الازدحام المروري والتلوث البيئي في المدن " بمتوسط حسابي (3.539)، وفي الترتيب الأخير الفقرة رقم (16) والتي تنص على " زيادة حدة الضغوط المرتبطة بالتغير المناخي وما صاحبه من ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستوى الهطول المطري " بمتوسط حسابي (3.472).

مناقشة النتائج

جاءت نتائج الدراسة مؤكدة للأطر النظرية التي جاءت بها النظريات الإيكولوجية في تفسيرها لارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال في البيئات المختلفة، حيث أظهرت النتائج أن ارتكاب هذه الجرائم في المجتمع الأردني يرتبط بتأثير الأيكولوجية الداخلية المحيطة بالأفراد ضمن البيئة الأسرية، فقد تبين من النتائج أن مستوى تأكيد القضاة والمحامين من عينة الدراسة جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي (3.745) من (5)، وأن من أهم المؤشرات الأيكولوجية الداخلية معاناة أفراد الأسر من التفكك الأسري والناتج عن مشكلات اقتصادية واجتماعية تواجهها الأسرة في حياتها اليومية، وكذلك ارتباط أفراد الأسر بأصدقاء من معتادي الإجرام ضمن بيئة مكان إقامة الأسرة في أحياء فقيرة مهمشة، مع وجود تراجع في مستوى الالتزام بأداء الواجبات الدينية ومستوى الالتزام بالأخلاق والقيم المجتمعية، وكذلك

معاناة أفراد الأسر ضمن بيئتهم الأسرية من الإحباط وخيبة الأمل من صعوبة تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وضعف الشعور لديهم بقيمة العمل وأهميته في ظل وجود عدم القناعة والرضا بما هو متوفر ومتاح ضمن البيئة الأسرية وما تمتلكه من مقومات، وكذلك افتقار الأسر ضمن بيئتها السكنية للشروط الصحية الملائمة للسكن الصحي، وتراجع مستوى جودة الحياة لدى أفراد الأسرة، ومن المؤشرات الداخلية الأخرى والتي جاءت بمستوى متوسط، هو ما أصاب الأسرة العصرية من تغيرات بسبب التقدم التكنولوجي والتقني على جميع المستويات، وبما يرتبط بزيادة الصراع القيمي بين أنماط التفكير بين جيل الشباب والأجيال السابقة، وكذلك التغيرات في الأدوار الجندرية بين الزوجين في الأسرة، وسيادة مظاهر النزعة الفردية وانتشار ثقافة الاستهلاك السلبي، وأخيرا تراجع النظام الأسري الممتد والعلاقات الاجتماعية بين الأسر.

أظهرت النتائج أن ارتكاب الجرائم المالية في المجتمع الأردني يرتبط بتأثير الأيكولوجية الخارجية المحيطة بالأفراد ضمن الإطار المجتمعي فقد تبين من النتائج أن مستوى تأكيد القضاة والمحامين من عينة الدراسة جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي (3.808) من (5)، وأن من أهم المؤشرات الأيكولوجية الخارجية المؤثرة على ارتكاب الجرائم المالية تنامي الفجوة والانفصال بين آمال الشباب في تحقيق أهدافهم الحياتية والدور الملموس من قبل الحكومة لحل مشاكلهم، وكذلك تفاقم مشكلات الفقر والبؤس للسكان في المدن الصغيرة، مع وجود ارتفاع في أسعار السلع والخدمات والضرائب المفروضة عليها في المدن الكبيرة، وكذلك اهمال الاهتمام بتوفير وسائل الرقابة الأمنية الحديثة في الأحياء السكنية في المدن ، وضعف الاهتمام بتوفير عناصر الإضاءة والمراقبة بالكاميرات الحديثة في الطرق ، وكذلك ضعف التعاون بين سكان الأحياء السكنية مع الأجهزة الأمنية في إيجاد نظام حماية للسكان ، ومن المؤشرات الخارجية الأخرى والتي جاءت بمستوى متوسط، هو ضعف التشديد الأمني على التجمعات التجارية والحيوية في المدن، وكذلك زيادة الهجرات الخارجية للمدن الكبيرة المؤدي لتعدد الثقافات الفرعية في المجتمع، وضعف الاهتمام بتوفير أماكن الترفيه "حدائق، متنزهات" في بيئة المدينة وأخيرا تفاقم مشكلات الازدحام المروري والتلوث البيئي في المدن، وزيادة حدة الضغوط المرتبطة بالتغير المناخي وما صاحبه من ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستوى الهطول المطري.

ويمكن تفسير نتائج الدراسة وفقا للنظرية الإيكولوجية لشو ومكي Show & Makay بأن البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالفرد من العوامل التي تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة، وأن الفروق بين البيئات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في المجتمع الأردني تؤدي إلى اختلاف أنماط الجرائم في المجتمع، وقد أكدت هذه النظرية على أن الظروف المعيشية السيئة للأسر هي سبب رئيس للانحراف والجريمة. ووفقا لنظرية أسلوب الحياة فقد ركزت على خصائص مرتكبي الجرائم مثل مكان السكن والوضع الاجتماعي والبيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، وربطت هذه النظرية أنواع الجرائم المرتكبة بخصائص السكان.

وعلى المستوى المحلي في الأردن يمكن تفسير التأثير الكبير للمؤشرات الإيكولوجية الداخلية والخارجية على ارتكاب الجرائم المالية، من حيث أن الأردن حاليا يعاني من أوضاع اقتصادية صعبة، ويحاول معالجة الاختلالات الناجمة عن فشل سياسات التصحيح الاقتصادي، ومعالجة الأزمات التي اجتاحت الاقتصاد الأردني، بجانب المشكلات التي صاحبت الهجرات القسرية التي استقبلها الأردن من الدول المجاورة؛ والتي خلفت وراءها العديد من المشكلات الاجتماعية والتي من أهمها البطالة والفقر، وكذلك سياسات الخصخصة ووقف التوظيف في المؤسسات الحكومية، ورفع قيمة الرسوم والضرائب على السلع والخدمات والمشتقات النفطية، كل ذلك كان لها تأثير سلبي كبير على البيئة الداخلية والخارجية لأفراد المجتمع الأردني، الأمر الذي اسهم بشكل مباشر في زيادة الجرائم المالية.

وقد جاءت نتائج الدراسة متوافقة مع العديد من الدراسات السابقة، حيث أكدت دراسة بن عودة (2017) على إبراز النظريات التي فسرت السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري ومنها النظرية الأيكولوجية، وقد بينت الدراسة أن هذه النظريات تسهم في تفسير السلوكيات الإجرامية لدى الإنسان من خلال تأثير البيئة المحيطة في سلوكياته. كما أكدت دراسة سواكري (2016) والتي حاولت هذه الدراسة توضيح نظرية النوافذ المحطمة من خلال حالة اللامبالاة التي تميز بعض المناطق الحضرية، بسبب عدم الاهتمام بها مما يجعل الأفراد يعتقدون أن هذه المناطق لا يتوفر فيها الأمن والرقابة الأمنية؛ وبالتالي فهي مناسبة لارتكاب الجريمة. كما تتوافق النتائج مع دراسة (المطيري،2007) والتي أظهرت أن النسبة الأكبر لمرتكبي جرائم السرقة من المتعطلين عن العمل، والذين يعانون من الفقر.

وفي المحصلة، فيمكن القول بأن الدراسة قدمت دعماً أمبريقياً للنظريات الإيكولوجية فيما يتصل بمستوى تأثير المؤشرات الإيكولوجية على ارتكاب الجرائم المالية في المجتمع الأردني، وما يدعم الأطر النظرية التي ارتكزت عليها هذه النظريات، كما أن هذه الدراسة أضافت تصورات جديدة للنظرية من حيث تركيزها على المؤشرات الإيكولوجية الداخلية والمتمثلة بكل ما يحيط الأفراد في البيئة الأسرية من عوامل مادية واجتماعية وطبيعية، وكذلك تركيزها على مستوى تأثير المؤشرات الإيكولوجية الخارجية على ارتكاب الجرائم المالية والمتمثلة بما يدركه الفرد في البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحيطة والتي يشعر بها ويستجيب لها وتثير انتباهه ونشاطاته واهتماماته.

التوصيات:

من النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فقد تمت صياغة مجموعة من التوصيات،

بالشكل التالي:

1) إيجاد أساليب وسياسات شاملة للحد والوقاية من الجرائم المالية ومنع انتشارها وحماية المجتمع الأردني وأمنه من أخطارها بعد الوقوف على المؤشرات الإيكولوجية الداخلية والخارجية المؤثرة في ارتكابها.
2) العمل على إيجاد برامج اقتصادية تصحيحية تهدف بشكل رئيس إيجاد حلول فعالة لمشكلات الفقر والبطالة في المجتمع الأردني.
3) الاهتمام بتوفير وسائل الرقابة الأمنية الحديثة في الأحياء السكنية في المدن، والتشديد الأمني على التجمعات التجارية والحيوية في المدن.
4) تشجيع الدراسات الأمنية في المجتمع الأردني الهادفة إلى إبراز خطورة الجرائم المالية، وطرق الوقاية منها، بما يخدم أمن المجتمع واستقراره.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

البداينة، ذياب، التوايهة، مريم مفلح، العوران، حسن (2010)، العلاقة بين مستوى ضبط الذات المنخفض والسلوك الطائش لدى طلبة المدارس في المجتمع الأردني، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**. مج. 8 ع. 2، يونيو 2011

البداينة، ذياب، والرشيد، صالح، والمهيزع، ناصر (2005) فحص فروض النظرية العامة في الجريمة في المملكة العربية السعودية. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**. م 20 ع 1 ص ص 169–141، الأردن.

بن عودة، محمد (2017)، **النظريات المعاصرة للجريمة والانحراف**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.

الدوري، عدنان (2015) **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، ط 2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، دولة الكويت.

الذهبي، حمزة (2020) النظريات السوسيولوجية المفسرة للجريمة، **المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد (10)، 232–225.

رولاند، ايكرز وكرستين، سيلرز (2013) **نظريات علم الجريمة**– ترجمة ذياب البداينة ورافع الخريشة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

الزوكة، محمد حسين (2007) **الجغرافيا الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الزهيري، أشجان خالص ونيص، ليندا محمد (2017) **مبادئ علم الإجرام والعقاب**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السمري، عدلي (2009) **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

سواكري، الطاهر (2016) **إسهامات نظرية النوافذ المحطمة في تفسير الجريمة والانحراف**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

الشاذلي، عبد الله فتوح والقهوجي علي عبد القادر (2015)، **علم الإجرام والعقاب**، ط2، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

الكيلاني، مضر خليل والمومني، محمد أحمد (2000) **جغرافية المشكلات الاجتماعية**، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الأردن.

محمد، حسن إلياس (2018) جغرافية الجريمة: دراسة مفاهيمية، **مجلة آداب النيلين**، المجلد (3)، العدد (3) 126–146 جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

مديرية الأمن العام (2020) **تقارير الإحصاء الجنائي للسنوات** (2015–2020) إدارة المعلومات الجنائية، عمان، الأردن.

مردان، عبد الرحمن وكاظم، عباس وحمد، محمد سمير (2017) جريمة السرقة في مدينة البصرة: دراسة في الجغرافية الاجتماعية، **مجلة أبحاث البصرة**، العدد (6)، المجلد (42)، ص ص 305–333، جامعة البصرة، كلية العلوم الإنسانية، البصرة، العراق.

المطرفي، محمد سليم (2005). **جغرافية السرقة في مدينة مكة المكرمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المهيرات، بركات النمر (2001) **جغرافية الجريمة. علم الإجرام الكارتوغرافي: دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية**، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

الوريكات، عايد عواد (2014) **نظريات علم الجريمة**، (ط2)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوريكات، عايد، والمجالي، انجود (2014) اختبار نظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردن، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 7، ع 3، الأردن.

المراجع الأجنبية:

Allen, R. (2005), "Socioeconomic Conditions and Property Crime: A Comprehensive and Test of the Professional Literature", American **Journal of Economics and Sociology**, 55: 293-308.

Barnett, Cynthia and Menchen, F. Carson (2009). **Social Disorganization Theory and the Contextual Nature of Crime in Nonmetropolitan Counties**. Rural Sociology ,67 (3): 372-393.

Bennet R .W .Shields, and D .Beth, (2017) **Crime and Development in the Caribbean :an Investigation of Traditional Explanatory Models**, Caribbean Journal of Criminology and Social Psychology, Vol.2.

Clinard , M. (2001)." **The Paradoxes of organized crime**. Crime, Law and Social Change , 3: 223-44.

Eack. E and David Weisbrurd , (2000) Crime and place , **Crime Prevention Studies** , Vol. 4 , Criminal Justice Press , Monsey , NY and The Police Executive Research Forum Washington D.C , pp 185-197.

Herbert, David. (1982). "**The Geography of Urban Crime**". Longman, London.

Lawson, Tony & Heaton, Tim. (2014). **Crime and Deviance**. 1stEd. Macmillan Press, LTD, Houndmills, Basingstoke, Hampshire and London.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"Indicators Of Ecological Theories In The Interpretation Of Crimes Against Money In Jordanian Society From The Point Of View Of Judges And Lawyers"

Researchers:

Mustafa Yahya Tarawneh*

Prof. Dr. Salim Al-Qaisi**

Abstract:

The study mainly aimed to identify the internal and external indicators of ecological theories that indicate the interpretation of crimes against money in Jordanian society and related to what surrounds individuals in the family environment, and what individuals perceive in the social, cultural and economic environment, which they feel and respond to, and raise their attention, activities and interests from the point of view of Judges and lawyers in Jordanian society.

To achieve its objectives, the study used the descriptive analytical survey method. This method was used to analyze the internal and external indicators of the ecological theory in explaining crimes against money in Jordanian society, describing them scientifically and expressing them quantitatively.

The results of the study revealed that the commission of crimes against money in the Jordanian society is related to the influence of the internal ecology surrounding individuals within the family environment. Internal ecological indicators The suffering of family members from family disintegration resulting from economic and social problems that the family faces within the environment of its place of residence, as well as the association of family members with friends who are frequent criminals within the environment of the family's place of residence in marginalized poor neighborhoods, as well as the suffering of family members within their family environment from frustration from The difficulty of improving their social and economic conditions, and the results showed that the commission of financial crimes in the Jordanian society is linked to the influence of the external ecological environment surrounding individuals within the societal framework. One of the most important external ecological indicators affecting the commission of financial crimes is the growing gap and separation between the hopes of young people to achieve their life goals. And the tangible role of governments in Jordanian society to solve their problems, as well as the exacerbation of poverty and unemployment problems for the population in residential neighborhoods in cities.

Based on the results of the study, a number of recommendations were formulated, the most important of which are: Finding comprehensive methods and policies to limit and prevent financial crimes, prevent their spread, and protect the Jordanian society and its security from its dangers, after examining the internal and external ecological indicators that influence its commission.

Keywords: Crimes against money, Ecological theories, Judges and lawyers in Jordanian society.